



Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1995/IG.1/4
23 August 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الامم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الاقتصادية

الدورة الأولى

عمان، ٩-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

البند (٥) من جدول الأعمال المؤقت

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

اعتمدت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة في جلستها المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وفيما يلي نص الدبياجة والمبادئ بالصيغة المعتمدة:

"إن اللجنة الاقتصادية،

"لأن تضع في اعتبارها أن المعلومات الإحصائية الرسمية أساس لازم للتنمية المستدامة في الميادين الاقتصادية والديمografية والاجتماعية والبيئية، وللتبادل المعرفي والتجاري بين دول وشعوب العالم،

"لأن تضع في اعتبارها أن ثقة الجمهور في المعلومات الإحصائية الرسمية مسألة جوهرية، وأنها تتوقف إلى حد بعيد على احترام القيم والمبادئ الأساسية التي تشكل لب أي مجتمع ديمقراطي يسعى إلى فهم ذاته واحترام حقوق أفراده،

"لأن تضع في اعتبارها أن نوعية الإحصاءات الرسمية، وبالتالي نوعية المعلومات المتاحة للحكومة والاقتصاد والجمهور، ترتهن إلى حد بعيد بتعاون المواطنين والمؤسسات وسائر المستجيبين من أجل توفير البيانات الملائمة والموثوقة بها المطلوبة للعمليات الضرورية لجمع الإحصاءات وبالتعاون بين مستعملي الإحصاءات ومنتجيها بغية تلبية احتياجات المستعملين،

"لأن تذكر بالجهود التي تبذلها المنظمات الحكومية وغير الحكومية النشطة في المجال الإحصائي من أجل وضع معايير ومفاهيم لتسهيل المقارنة بين البلدان،

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

"وإذ تذكر أيضاً بإعلان المعهد الاحصائي الدولي بشأن آداب المهنة،

"وقد أعربت عن رأيها بأن القرار جيم (٤٧) الذي اعتمده اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ يتسم بأهمية عالمية،

"وإذ تلاحظ أن الفريق العامل للخبراء الاحصائيين، الذي كلفته لجنة الاحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بدراسة المبادئ الأساسية، قد وافق من حيث المبدأ، في دورته الثامنة المعقدة في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، على الصيغة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وأكّد أن تلك المبادئ منطبقة على جميع الدول،

"وإذ تلاحظ أيضاً أن المؤتمر المشترك للمخاطبين والاحصائيين والديمografيين الأفارقة قد رأى، في دورته الثامنة، المعقدة في أديس أبابا في آذار/مارس ١٩٩٤، أن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية تتسم بأهمية عالمية،

"تعتمد هذه المبادئ للإحصاءات الرسمية:

"١- إن الإحصاءات الرسمية عنصر لا غنى عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي، بما تقدمه للحكومة والاقتصاد والجمهور من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية، ولتحقيق ذلك، يتبعين أن تقوم الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية بجمع ما يثبت فائدته العملية من البيانات الاحصائية وتوفيره للمواطنين بتجرد وفاء بحقهم في التماس المعلومات؛

"٢- حفاظاً على الثقة في الإحصاءات الرسمية، يلزم أن تقوم الوكالات الاحصائية، وفقاً لاعتبارات فنية دقيقة تشمل المبادئ العلمية والأداب المهنية، بتحديد أساليب وإجراءات جمع البيانات الاحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها؛

"٣- تيسيراً للتفسير السليم للبيانات، تقوم الوكالات الاحصائية وفقاً للمعايير العلمية بعرض المعلومات المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبق بشأنها؛

"٤- للوكالات الاحصائية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات؛

"٥- يجوز الحصول على البيانات، للأغراض الاحصائية، من أي مصدر كان، سواء من الدراسات الاستقصائية الاحصائية أو السجلات الادارية. وينبغي للوكالات الاحصائية وهي تخثار المصدر أن تضع في الاعتبار عناصر النوعية والتقويم والتکاليف والعبء الذي يقع على كاهل المجيبين؛

"٦- يتبعن إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بأفراد التي تجمعها الوكالات الاحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتبعن استخدامها قسراً في أغراض الاحصائية؛

"٧- تعلن على الملأ القوانين والإجراءات والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الاحصائية؛

- "٨- التنسيق بين الوكالات الاحصائية داخل البلدان، أمر ضروري لتحقيق الاتساق والفعالية في النظام الاحصائي؛
- "٩- قيام الوكالات الاحصائية في كل بلد من البلدان باستخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية يعزز اتساق النظم الاحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية؛
- "١٠- التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الاحصاءات يسهم في تحسين نظم الاحصاءات الرسمية في جميع البلدان."
